

مؤتمر جنيف الدولي 2021
ميثاق الاعتدال ، لبناء دولة ووطن في لبنان
8-9 نوفمبر 2021 - جامعة جنيف - سويسرا

انعقدت أمس الثلاثاء 9 نوفمبر في العاصمة السويسرية ، جنيف ، الجلسات الأخيرة من مؤتمر جنيف الدولي 2021 حول لبنان بعنوان "ميثاق الاعتدال ، لبناء دولة ووطن في لبنان" في قاعة المؤتمرات في جامعة جنيف بمشاركة مرجعيات لبنانية حكومية وغير حكومية، سلطة ومعارضة، مرجعيات ومؤسسات ومنظمات وطنية وعربية ودولية (الأمم المتحدة ومنظمات دولية واقليمية ومحلية) ، سفارات وممثلات، مننديات ومراكز حوارية دولية، منظمات انسانية ووسائل اعلام ، بالإضافة الى مشاركين من مجالات مختلفة في دول عديدة ، وذلك استكمالاً لجلسات ثلاثة انعقدت يوم أمس 8 نوفمبر 2021 ، اليوم الأول للمؤتمر.

الجلسة الرابعة

متري

الدكتور طارق متري ، أكاديمي ومبعوث أممي سابق ، تحدث في بداية الجلسة حول " المواطنة وتجاوز الطائفية" مؤكداً على أنه " اذا كان العمل من اجل الغاء الطائفية السياسية محل اختلاف، فان بناء دولة المواطنة والمساواة يتطلب إصلاحات سياسية تراكمية ومبادرات اجتماعية وجهود تربوية وثقافية تهدف الى تحقيق اجماع وطني على اهداف عصرية على المحاصصة الطائفية. كما يقتضي فتح مسارات حوار حقيقي، وطني ومحلي، في مسائل حريات المواطنين الأفراد وحقوقهم ومسؤولياتهم ، الدولة المدنية، و بين التمثيل الطائفي والتمثيل السياسي في قانون الانتخابات ونظام المجلسين".

غانم

ثم تحدث الدكتور غالب غانم ، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى ومجلس الشورى ، حول "دور القضاء اللبناني في بناء دولة العدالة والاعتدال" مشيراً الى أهمية الاصلاح البنيوي القضائي متمثلاً في " قيام القضاء بعملية نقد ذاتي موضوعي تسير في اتجاهات ثلاثة: الأول يتمثل بتنقية نفسه تنقية شجاعة تعيد إليه مناعته وتمحضه ثقة المجتمع. والثاني يعكس تصميمه الصلب والثابت على صدأ أي تدخل أو تطفل أو عرقلة تأتي من قبل السياسة. والثالث يدل على أنه يعي مدى دوره ومسؤوليته في إعادة البناء وكم أن هذين الدور والمسؤولية يتعاضدان كلما تهاقت الدولة وتفككت وأصالتها ونخرها الفساد كما هي الحال اليوم. وفوق ذلك، عليه أن يواكب بالحاح مسألة إصدار التشريعات التي تكفل بلورة مفهوم السلطة القضائية وتحسينها معنوياً ومادياً وتمكينها من إدارة شؤونها الذاتية إدارة تسهم في إشاعة العدالة".

سليمان

الدكتور عصام سليمان ، الرئيس السابق للمجلس الدستوري تناول موضوع "مشروع اصلاح النظام الدستوري اللبناني" مؤكداً على ضرورة " اضافة وثيقة الى الدستور تحدد بوضوح مفهوم العيش المشترك ومفهوم المشاركة في السلطة ومفهوم الديمقراطية الميثاقية ، اناطة تفسير الدستور بالمجلس الدستوري وتوسيع صلاحياته ، التأكيد في الدستور على استقلالية القضاء كسلطة ، تحديد مهلة لرئيس الجمهورية لاجراء الاستشارات النيابية بغية تكليف من يتولى تأليف الحكومة ، تحديد مهلة للرئيس المكلف لتشكيل الحكومة يسقط التكليف عند نهايتها، ويكلف شخص آخر، وفق اجراءات تضمن الاسراع في تشكيل الحكومة ، والتأكيد في الدستور أن مشاركة النائب في انتخاب رئيس الجمهورية واجب وليس حقاً".

البروفسور ميشال معوض ، رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت LAU ، أكد في كلمته على "إيلاء الأهمية القصوى للحكومة الرشيدة على كل المستويات المؤسسية، القيام بمحاولة جادة على المستوى الوطني لوقف هجرة الطاقات من لبنان وخصوصاً على صعيدي الكفاءات الطبية والتعليم العالي، بناء شبكات تعاون بين الجامعات الكبرى في لبنان ومراكزها الطبية على مختلف الأصعدة سعياً وراء مقاربة موحدة للأزمة وتداعياتها والمشاركة في إدارة شبكات التمويل، إجراء إصلاحات بنوية على نظام الرعاية الصحية في لبنان، وإطلاق الجامعات لتخصصات رقمية جديدة تسهم في إيجاد فرص عمل للشباب اللبناني".

الجلسة الختامية والتوصيات

اختتم المؤتمر بجلسة نقاش معمقة وموسعة شارك فيها المتحدثون والمشاركون حيث تلا فيها الدكتور علي عواد ، رئيس المركز منظم المؤتمر ، مسودة التوصيات التي جمعت الأفكار الاصلاحية البنوية ، وخلص المؤتمر الى توصيات من 3 محاور :

1- مدخل اصلاحي استراتيجي

انعقد المؤتمر منطلقاً من جوهر "انتفاضة العدالة 2019" حيث أن الواقع المأساوي وضع اللبنانيين المعتدلين أمام تحد وطني حاسم يفرض عليهم المبادرة لوضع رؤية بناء دولة العدالة والسيادة والقانون، على قاعدة أن الشعب هو مصدر السلطات والانسان هو أساس بناء الدولة التي تجسد وتؤمن حقوق المواطنين من دون تمييز بأخوة و عدالة ومساواة.

تحدث في المؤتمر خبراء علم وفكر ودولة وضعوا الرؤية الاستراتيجية لانقاذ "لبنان - الدولة" و"لبنان - الوطن" من واقعه الحالي القاتل ، معتبرين ان عدم تنفيذها سيؤدي بالتأكيد إلى التحلل التدريجي لمقومات وجود الهوية والانتماء والدولة والكيان.

انعقد المؤتمر في جامعة جنيف ، الصرح العلمي العريق ، لتأكيد موضوعيته العلمية واستقلالية أهدافه الوطنية، ولتأكيد الدلالة الرمزية لثقافة الحوار وفكر السلام للمؤتمرين من خلال انعقاده على أرض دولة سويسرا. حضر المؤتمر متحدثاً في جلسة الافتتاح ممثلان عن كل من المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان ورئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية السويسرية.

2- رؤية استراتيجية لاصلاحات بنوية في لبنان

تركزت هذه الرؤية في توصيات شملت كل قطاعات الدولة من أجل بناء علمي واقعي قابل للتنفيذ في الواقع الراهن لتعزيز بناء الدولة والعيش الكريم في الوطن ، التوصيات مرفقة في ملف كامل مع هذا الخبر.

3- اللبنانيون المعتدلون وأمانة عامة ل "ميثاق الاعتدال"

اللبنانيون المعتدلون يعتبرون أن الدفاع عن الوطن وكرامة المواطن وحقه بالعيش الكريم في دولة عصرية هو حق لهم وواجب عليهم ، ويعتبرون أن "انتفاضة العدالة 2019" هي حدث تاريخي استراتيجي له مفهوم نضالي طويل المدى يجب اعتناقه ودعمه بصورة دائمة وعلى كل المستويات ، وهذا الأمر يتطلب توضيحات متواصلة وعملاً تراكمياً بعيد المدى ، لأن المرحلة الراهنة ستطول وستبقى جاثمة بثقلها على كل الوطن لمدة طويلة مفتوحة على صعوبات كبيرة وقاسية وعلى تجاذبات سياسية حادة طالما أنه يتم اختزال التغيير بأوراق اصلاحية ومبادرات لا تأخذ بعين الاعتبار فكر الاعتدال ولا تحترم الدستور وتفتقر

الى التخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي جعلنا نشارك في وضع رؤية الاصلاحات البنوية لبناء الانسان القادر واحداث التغيير المنشود بجهود تأسيسية تراكمية بعيدة المدى من أجل كرامة كل الوطني التضامن على فعل الشعب وسيادة كل الوطن.

كما يعتبرون أن المعتدلين من الشعب اللبناني يؤيدون "ميثاق الاعتدال" ويتفاعلون معه وفق قيمه ومبادئه وثوابته وأهدافه ومدونة سلوكه ومجالات رؤيته ، ويعتبرون أنه يشكل مساحة مشتركة للتفاعل والتعاون والتضامن بين مختلف أطراف القوى والمبادرات التغييرية الوطنية اللبنانية الهادفة ، ويؤمنون بثقافة "الحوار الصلب" التي تدعو الى تفاعل وتلاقي الآراء والمواقف، كل الآراء والمواقف اللبنانية دون استثناء ، دون التنازل عن الثوابت والمبادئ الوطنية والقيم الانسانية ، فمن فكر الحوار ينبعث الضوء ، ومن موقف الاعتدال تنبعث الأضواء.

ويؤكدون أنهم سوف يعملون على تشكيل أمانة عامة للميثاق خلال شهر من تاريخه ، يعلن عنها وعن مهامها في مؤتمر علمي دولي مماثل لهذا المؤتمر ينعقد في بيروت خلال شهرين من تاريخه . ويتعهدون بالبقاء ملتزمين عاملين من أجل دولة الحرية والسيادة والعدالة الحريصة على الوحدة الوطنية والاستقلال في لبنان، سالكين نهج ثقافة الحوار الانساني من أجل السلام ، مخلصين ل"ميثاق الاعتدال" من أجل بناء الدولة اللبنانية والوطن اللبناني.

في نهاية الجلسة الختامية سلم الدكتور عواد الى المشاركين والمرجعيات الوطنية والدولية المشاركة نسخا من كتاب المؤتمر الذي يتضمن البحوث والكلمات والرؤى الاصلاحية البنوية التي وضعها المتحدثون من أجل تعزيز بناء الدولة ونهوض فكر الوطن. ثم قدم عواد دروعا تقديرية الى المتحدثين تقديرا لعطائهم بالمشاركة في وضع رؤية اصلاحية من أجل لبنان.